



بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى  
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

الدورة الثالثة والستون  
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة صاحب السعادة

السفير | جاد الله عزوز الطلحي  
المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية  
ورئيس الوفد الليبي

أمام  
اللجنة الأولى  
خلال

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال  
المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

نيويورك في 13\10\2008 إفرنجي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أود بداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، بانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة، وإننا على ثقة بأن قيادتكم القديرة ستمكن اللجنة من إنجاز أعمالها على نحو أمثل خلال هذه الدورة. كما أتوجه بخالص التهنئة إلى سائر أعضاء المكتب.

يؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الإنحياز، وممثل نيجيريا باسم المجموعة الإفريقية.

السيد الرئيس،،،

يؤكد وفد بلادي أهمية إمتثال جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإلتزاماتها في ميدان نزع السلاح، وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قواعد القانون الدولي.

ليبيا على قناعة تامة بأن إحراز تقدم في تنفيذ معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبها أمر ضروري لتعزيز السلام والأمن الدوليين، وأن تحقيق تقدم فيما يتعلق بنزع السلاح النووي من شأنه أن يؤثر بصورة إيجابية في ميدان عدم الإنتشار. إن نزع السلاح النووي يجب أن يشكل الهدف الرئيسي والأولية في مجال نزع السلاح. في هذا الشأن، يجب أن تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداتها بالقضاء التام على أسلحتها النووية. من المؤسف أن وتيرة التقدم في هذا المجال بطيئة، بل أن هناك تراجعاً في بعض الحالات، وهو ما يدعو للقلق.

إن الدول النووية مدعوة لإتخاذ خطوات إيجابية ملموسة في مجال نزع السلاح النووي لتعزيز مصداقية الجهود التي تبذل في مجال عدم الإنتشار.

تطالب ليبيا بالتنفيذ التام غير الإنتقائي لأحكام معاهدة عدم الإنتشار، وعدم الخلط بين برامج التسلح النووي والحق في إستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية المكفول بموجب القانون الدولي، وخصوصاً ماورد في المادة الرابعة من معاهدة عدم الإنتشار. وتؤيد اللجوء إلى المفاوضات

وإعطاء الوقت الكافي للحوار لحل كل الخلافات المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،،،

لقد بات الإلتزام بالمرجعيات التقليدية من معاهدات وقرارات الأمم المتحدة ومحافل دولية أخرى ذات صلة بنزع السلاح يشهد تراجعاً بسبب إخفاقات عديدة شهدتها السنوات الأخيرة، ومن ذلك فشل قمة الألفية في عام 2005 في التوصل إلى توافق بشأن مسائل نزع السلاح، وعدم التوصل، حتى الآن، إلى إتفاق حول عقد الدورة الخاصة الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وفشل مؤتمر نزع السلاح في إطلاق مناقشات موضوعية حول قضايا رئيسية في مجال نزع السلاح، وفشل هيئة نزع السلاح في التوصل إلى توصيات تحظى بتوافق الآراء بعد انتهاء الهيئة من دورة الثلاث سنوات.

يشدد وفد بلادي على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى إتفاق بشأن برنامج، ضمن إطار زمني محدد، لإزالة جميع الأسلحة النووية وحظر تطويرها وإنتاجها وحيازتها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وكذلك العمل على تدمير المخزون منها. وإلى حين تحقيق ذلك، هناك حاجة للعمل بصورة مبكرة لإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

يؤكد وفدي كذلك على الأهمية البالغة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بأسرع وقت ممكن، حيث تعتبر هذه المعاهدة خطوة متقدمة في ميدان نزع السلاح النووي وعدم إنتشاره إذا ما تمّ تفعيلها.

السيد الرئيس،،،

لقد أثبتت ليبيا صدق نواياها وإلتزامها غير المشروط بأهداف النظام الدولي لعدم الإنتشار، وتواصل تنفيذ إلتزاماتها بالمعاهدات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، وترى أن مبادرتها الطوعية التي أعلنتها عام 2003 بالتخلص الكامل من البرامج والمعدات التي قد تؤدي إلى إنتاج هذه الأنواع من الأسلحة، تضع الدول المالكة للأسلحة النووية أمام مسؤولياتها لتوفير الضمانات اللازمة لأمن الدول غير النووية.

من المؤسف أن منطقة الشرق الأوسط - حيث هناك تهديد حقيقي للأمن والسلم الدوليين - مازالت المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهوداً دولية فعّالة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، أو إنشاء آلية تفاوضية رسمية للتعامل مع مخاطر الانتشار النووي بسبب التعتن الإسرائيلي، فالإسرائيليون هم الوحيدون الذين لهم إمكانيات نووية متطورة ذات طابع عسكري، ويصرّون على عدم الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار أو إخضاع منشأتهم لنظام الضمانات. إن أي حديث أو جهد بشأن عدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط لن يتسم بالمصادقية والتوازن ما لم يركز على حمل الإسرائيليين على تغيير مواقفهم في هذا الشأن. ونؤكد في هذا السياق مسؤولية الدول النووية والمجتمع الدولي في تجديد تأكيد الإلتزام بقرار إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية الصادر عن مؤتمر مراجعة ومد معاهدة عدم الانتشار عام 1995.

تؤكد ليبيا أيضاً على أهمية تعزيز التعاون والأمن في منطقة البحر المتوسط وجعلها منطقة سلام خالية من الأساطيل والقواعد العسكرية الأجنبية، وجسراً للتواصل الثقافي والتعاون الاقتصادي والعلمي بين شعوبها.

**السيد الرئيس،،،**

إن بلادي تشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء تحديات أخرى في مجال نزع السلاح، خصوصاً فيما يتعلق بانتشار الألغام الأرضية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والأسلحة التقليدية، وهي مشاكل تتطلب نهجاً متعدد الأطراف يقوم على إحترام مبادئ الأمم المتحدة وإبداء الشفافية والمرونة اللازمين.

**فيما يخص الألغام ومخلفات الحروب،** من المؤسف أن الآليات الدولية القائمة لم تتناول هذه المشكلة بموضوعية ومنهجية متوازنة تأخذ في الإعتبار شواغل الكثير من الدول المنضرة. لقد جرت معالجة الألغام الأرضية المضادة للأفراد بشكل مبتور من خلال اتفاقية "أوتاوا" التي فرضت حظراً شاملاً على الدول الضعيفة فيما يتعلق بالألغام، ومنعتها بذلك من أبسط وأضعف سلاح دفاعي يمكن أن تستخدمه للدفاع عن حدودها، كما أنها أهملت حقيقة أن الدول المتضررة هي في الواقع الدول التي تعرضت للغزو والاحتلال والعدوان وهي أنواع من السلوك المدان دولياً. لكل هذه الأسباب

فقد بات من المُلح والضروري مراجعة اتفاقية "أوتاوا" وتضمين الآتي في موادها والالتزام به وتنفيذه عمليا إذا ما أريد لها أن تكون صكاً مرضياً ومقبولاً، والمطلوب هو:-

أولاً: إزالة الألغام والمخلفات الحربية التي لا تزال مزروعة في أراضي الكثير من الدول رغم زوال الظروف الحربية التي أدت إلى زرعها.

ثانياً: معالجة المصابين من جراء الألغام وغيرها من المتفجرات وإعادة تأهيلهم.

ثالثاً: إصلاح البيئة المتضررة من الألغام والآليات والمخلفات المتفجرة.

رابعاً: تحريم زراعة الألغام في أراضي الغير وإلزام من زرعتها بنزعها على حسابه وتعويض من تضرر منها.

خامساً: الإلغاء الكامل لصناعة وحياسة أسلحة الدمار الشامل التي يتحتم إلغاؤها قبل إلغاء الألغام.

سادساً: السماح للدول الضعيفة بامتلاك الألغام لحماية حدودها والدفاع عن أراضيها.

إن إغفال هذه المطالب والانشغالات سيكون على الدوام مبرراً لوفود دول عديدة للامتناع عن التصويت على مشروع القرار الذي يقدم بصورة دورية في هذا الشأن ضمن أعمال اللجنة الأولى، وسيكون مبرراً لأطراف عديدة في الاتفاقية، قد تكون انضمت دون ترو، للانسحاب منها وفقاً للمادة 20 من الاتفاقية ذاتها.

**فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة،** تدرك بلادي تماماً مدى تعقد مشكلة الاتجار غير المشروع بهذا النوع من الأسلحة ودورها المساعد في تصاعد وتيرة العنف والصراعات والجرائم في مناطق عديدة من العالم، خاصة في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، تؤكد على أهمية أن يكون التعاون الدولي في ميدان مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، ملتزماً بالمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، والبناء على ما ورد في برنامج عمل الأمم المتحدة لعام 2001 بشأن مكافحة ومنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بوصفه إطاراً سياسياً ملزماً. ونؤكد على أهمية

التحلي بالإرادة السياسية والشفافية اللازمتين لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة على أكمل وجه، ونتطلع إلى تحقيق التزامات جادة تتسم بالمصداقية والتوازن في معالجة هذه المشكلة، وكذلك فيما يتعلق بتقديم المساعدة والدعم التقني والمادي للدول التي تحتاجه كي تتمكن من تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بصورة فعّالة.

في الختام، لا مناص من المضي قدماً في إطار من التعاون الجماعي متعدد الأطراف، الذي بدونه لن ننجح في تجاوز الاخفاقات ومواجهة التحديات المتزايدة في كافة مجالات نزع السلاح.

يتطلع وفد بلادي إلى أن تحقق اللجنة الأولى برئاستكم النتائج الإيجابية المرجوة.

شكرا السيد الرئيس.